



"ويكيليكس" والإذلال وجرائم الولايات المتحدة الأمريكية

و محاسبة المسؤولين عنها. إلا أنها عمدت عوضاً عن ذلك إلى إعتقاد الهجوم على الموظفين الفدراليين المطالعين للوثائق المسربة والهجوم على صحيفة نيويورك تايمز وعلى مواقع إنترنت أخرى لنشرها لهذه الوثائق وبالطبع على موقع "ويكيليكس" لتسريبها لها. وعلى الرغم من أنه تم نشر هذه المواد حول العالم مايعني إنعدام "سريتها" بأي حال من الأحوال، تجرم الحكومة الأمريكية موظفيها الفدراليين لقراءتهم هذه المواد المتوفرة للعموم حتى وإن فعلوا هذا من منازلهم وعلى حواسيبهم الشخصية. في هذا السياق، حجبت القوات الجوية موقع النيويورك تايمز و25 موقعاً آخرًا على حواسيبها وحذت حذوها مكتبة الكونغرس بحجبها موقع "ويكيليكس" ووزعت وزارة التجارة مذكرة تطلب من موظفيها عدم دخول الموقع.

التتمة على الثانية

تشهد وثائق وزارة الخارجية الأمريكية الـ 250,000 والغير سرية بمعظمها والتي نشرها موقع "ويكيليكس" على الطبيعة الإجرامية للدولة الأمريكية. تقدم هذه الوثائق الدليل على الدور الأمريكي في انقلابي هايتي وهندوراس ومحاولات تغيير نظامي فنزويلا وكوبا وكذلك على قيام الحكومة الأمريكية بالتجسس الواسع النطاق على أفراد من بينهم دبلوماسيين، وممارستها الضغط على الحكومات الأخرى للحيلولة دون ملاحقة وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية قانونياً لإرتكابها عمليات الخطف والتعذيب وتسليم وإحتجاز أفرادٍ أجانب إلى دولٍ ثالثة. كما تشير الوثائق المسربة إلى إستخدام القنابل العنقودية المحظورة وإرتكاب الولايات المتحدة جرائم ضد السلام من خلال التخطيط والتحضير لحرب عدوانية على إيران وكذلك لإرتكابها جرائم حرب في العراق وأفغانستان. يخال للمرء أنه على ضوء هذه الأدلة المتضمنة في الوثائق الحكومية ستقدم هذه الحكومة على التنديد بهذه الجرائم على الأقل

التصويت على مشروع قانون "دريم أكت" من أجل شرعنة الأوضاع القانونية للجميع!

لمزيد من التمويل الحربي. وفي الوقت الراهن يتم طرح المشروع إفرادياً مع التشديد على طابعه الداعم للجيش من قبل البيت الأبيض والديمقراطيين. هذا مع تأكيد البنثاغون على أن تمرير الـ "دريم أكت" "سيوسع من سوق الشباب الوطني ذوي الكفاءات العالية لصالح مجهود التجنيد والإستعدادات العسكرية." ومن جانبه، قال البيت الأبيض بأن تمرير مشروع القانون "سيوفر الفرصة للطلاب الذين شبوا في الولايات المتحدة الفرصة للمساهمة في رفاه وطننا من خلال الخدمة في القوات المسلحة"، أو عن طريق الدراسة الجامعية.

التتمة على الثالثة

من المتوقع أن يصوت مجلس الشيوخ يوم 18 ديسمبر على مشروع قانون "دريم أكت" (DREAM)، وهو إختصاراً لإسم القانون الكامل - قانون تطوير وإعانة وتعليم الأجانب القصر. وذلك بعد أن تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب. يهدف البيت الأبيض ومعه الديمقراطيون إلى محاولة إرتهان الشبان ممن لا يحملون وثائق إقامة في البلاد لخطط الحكومة الأمريكية الزج بهم لمد حروبها العدوانية بالعناصر البشرية. هذا ويتوقع البنثاغون بأن يساعد تمرير القانون على توفير ما بين 50 و60 ألف شاب جديد سنوياً سيتم تجنيدهم. وتم سابقاً طرح مشروع القانون بالتزاوج مع مشروع تمويل دفاعي، ماشكل طلباً وقحاً من الشبان الذين لا يحملون وثائق إقامة ومن يساندوهم إلى التصويت دعماً

في هذا العدد:

الإعتداء على حقي التعبير والصحافة - ص 2
لمنح كل الشبان الغير موثقين مستندات إقامة - ص 4

لما يعرض له الأمريكيون بإخضاعهم لأجهزة تفتيش المطارات والتي تكشف عن الجسم بأكمله. تقوم الحكومة باستخدام الإذلال معزراً بالقمع لفرض القبول بإجراءات واسعة ضد العموم وضد الخطاب العام. وبالمحصلة تقوم الحكومة، وبخاصة الرئاسة، بإملاء من لا يمكنهم الطيران مثلاً وإملاء ما يجوز قراءته وما يمكن نشره على الشبكة العنكبوتية وحتى ما يمكن مناقشته ومجادلته في الحيز العام.

تهدف مزاججة الإذلال بالقمع إلى ضمان سيطرة الأغنياء على السلطة وإبقاء الطبقة العاملة والناس دون القبض عليها. وما يتم التأسيس له حالياً هو فرض الولاء للرئيس والقبول بما يقرره بخصوص ما يزعم بكونه تهديداً للأمن القومي، وذلك من خلال اللجوء للتهديدات وللإذلال وللقمع. والدليل على توجه الحكومة لإستهداف كل من تسمه بعدم الولاء هو الهجوم على صحيفة النيويورك تايمز وعلى دبلوماسيين وموظفين رفيعين يعملون في إطار هذه الحكومة عينها.

يتناقض مفهوم الولاء للإمبراطور ولحكومة فاقدة لأية ديمقراطية مع مبادئ المجتمع الحديث. المشكلة هي تفلت الولايات المتحدة من العقاب، والحل يكمن بتمكين الناس. وعليه تتمثل الضرورة الآن بحل المشكلة الراهنة من خلال تمكين الناس سياسياً. فهذا المجتمع هو مجتمعنا، وهذه الحقوق هي حقوقنا. والمطلوب الآن هو النضال من أجل ديمقراطية من صنع أيدينا ومن أجل دستور يمكن الناس من الحكم والقرار.

تشن كل هذه الإعتداءات على حقي التعبير والصحافة بإسم الأمن القومي. فمن وجهة نظر الحكومة لا تكمن المشكلة في جرائمها وضرورة إتخاذ مايلزم لوضع حدٍ لها. فالمشكلة برأى البيت الأبيض تتمثل بـ"التصرف الأرعن والخطر" لويكيليكس والذي عرض "قضية حقوق الإنسان للخطر".

وبمواجهة هذا النفاق، فإن أقل ما يمكن فعله للحد من "الأفعال الرعناء والخطرة" للحكومة الأمريكية والمسؤولة عن خرق حقوق الإنسان داخل البلاد وخارجها هو التالي: إعادة كل القوات العسكرية للوطن فوراً كسبيل لإنهاء الحروب والإحتلالات الإجرامية، ووضع حدٍ لجريمة الإبادة الجماعية في عصرنا هذا والتي يمثلها نظام الحبس والتجريم العنصري، بالإضافة إلى دفع تعويضاتٍ عن كافة الجرائم الأمريكية منذ عهد العبودية إلى زمننا الراهن.

فكما أشار العديد، فإن ما أظهرته التسريبات هو "عري الإمبراطور" للدلالة على إنفضاح أمر الجرائم الأمريكية أمام العالم. والأهم من ذلك ربما هو الرد الأمريكي على التسريبات والذي يظهر عدم إكتراث الإمبراطور لإكتشاف جرائمه على الملأ. لا بل تتبجح الحكومة الأمريكية بقدرتها ومن دون أي تمويه على زرع الفوضى عالمياً متفائلة من العقاب على جرائمها بحق الشعوب. وفي هذا الإطار تعتمد الولايات الأمريكية على إستخدام تسريبات ويكيليكس لإذلال الأمريكيين وإشعارهم بالعجز أمام هذه الجرائم وللإيهام بعدم جدوى أية مقاومة. يأتي هذا الإذلال مكملًا

المزيد من الإعتداءات الحكومية على حقي التعبير والصحافة

إستهداف العمال الفدراليين، والقوات الجوية تحجب مواقع تنشر تسريبات ويكيليكس

بالمنع من دون تسمية المواقع الأمريكية الأخرى المحجوبة. أما المواقع الأجنبية المتأثرة فتتضمن مجلة ديرشبيغل الألمانية وصحيفتي الغارديان البريطانية ولوموند الفرنسية. يشار إلى أنه لا يمكن تصفح أي من المواقع المحجوبة من أي حاسوب تابع لشبكة القوات الجوية. وأقرب تونز بقيام اللواء الجوي الرابع والعشرين دورياً بحجب مواقع يعتبرها الجيش "غير مناسبة". وتقوم القوات الجوية على هذا النحو بالعمل على تكييف عناصرها القبول بالقيود المفروضة من قبل الجيش بشأن تصفح مواد إعلامية عامة.

يأتي إجراء القوات الجوية في سياق إستهداف الحكومة للموظفين الفدراليين. ففي الثالث من ديسمبر، ذكر البيت الأبيض كافة الموظفين الفدراليين والمتعهدين المتعاقدين مع الحكومة بلا قانونية تصفح مواد سرية من قبل أشخاص لم يستحصلوا على تصاريح أمنية حتى وإن تم هذا خارج أوقات العمل ومن خلال حاسوب شخصي. هذا مع العلم بأن الحكومة تعتبر الوثائق المسربة من ويكيليكس "سرية"، مما يشكل أساس زعمها بأن قراءة هذه المواد المنشورة من قبل النيويورك تايمز ومواقع عامة أخرى ببساطة

رداً على تسريب ويكيليكس لـ 250,000 وثيقة حكومية غير سرية بمعظمها، عمدت القوات الجوية إلى حجب موقع صحيفة النيويورك تايمز ومواقع إخبارية أخرى قامت بنشر التسريبات. فقد صرحت توني تونز الضابط في القوى الجوية بأنه تم حجب أكثر من 25 موقعاً لا يمكن دخولها باستخدام حواسيب القوات الجوية. ولا يشمل المنع الحواسيب الشخصية.

ووفقاً لتونز، فقد تم إتخاذ هذا الإجراء بناءً على توصية اللواء الجوي الرابع والعشرين والمؤتمر من الجنرال ريتشارد وبيير والمسؤول عن الحرب في الفضاء الافتراضي وعن أمن الحواسيب في القوات الجوية. وقالت بأنه في حال "قيام موقع ما بإعادة نشر التسريبات نقوم حينها بحجبه"، مضيفاً بأن هذه الإجراءات التي تستهدف المواقع الإعلامية حديثة العهد. وحتى الآن، لم يقدم الجيش أو القوات البحرية على إتخاذ إجراءات مماثلة. إلى ذلك، عمدت وزارة التجارة مذكرة دعت فيها كافة موظفيها ومتعهديها بعدم تصفح أية محتوياتٍ من تسريبات ويكيليكس. كما عمدت مكتبة الكونغرس إلى حجب موقع ويكيليكس. أضافت تونز بأن النيويورك تايمز هي الصحيفة الأمريكية الكبرى الوحيدة المشمولة

بساطة "الدعوة للثورة". ومما جاء في نص قسم الولاء أيضاً بالإشارة إلى العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى "الحرمان من التوظيف أو الطرد الوظيفي" فيما يتعلق بمعايير الولاء المطلوبة: "الانتساب إلى أو التعامل أو التعاطف مع أي منظمة أو مؤسسة أو حركة أو مجموعة أو زمرة أشخاص محلية أو أجنبية تم تحديدها من قبل وزير العدل على أنها شمولية أو فاشية أو شيوعية أو إنقلابية أو ممن تبينوا سياسة تدعو إلى أو ترعى استخدام القوة أو العنف إنكاراً للحقوق الممنوحة لباقي الأفراد في ظل دستور الولايات المتحدة، أو تلك الساعية إلى تغيير شكل الحكم في الولايات المتحدة بوسائل غير دستورية".

وفي سياق اللغة التي تستعملها الحكومة اليوم من "منظمات إرهابية" و"دعم الإرهاب"، يتجلى "إنعدام الولاء" في كل ما تدعي الحكومة بأنه "تهديد للأمن القومي". ويترجم هذا في ضوء التهديدات الأخيرة على شكل التطلب من الموظفين الفدراليين الولاء لإملاءات الحكومة بشأن ما يمكن قراءته في الحيز العام. وتشير الدلائل إلى نية الحكومة فرض مطلب الولاء هذا بشكل أكثر مباشرة وأوسع ميلاً.

يشكل "تهديداً للأمن القومي". وقد يترتب على الأمر الطرد من الوظيفة والتعرض للملاحقة الجرمية. أصدر التنكير الحكومي مع نشر وثائق الويكيليكس للعموم حول العالم مما ينفي عنها صفة "السرية". فالتهديد بالطرد أو بالملاحقة الجرمية إذا لا يهدف إلى الحفاظ على سرية وثائق سرية، بل يسعى إلى إلزام الموظفين الفدراليين بالإلتصاف لإملاءات الحكومة بشأن ما يمكنهم قراءته على مواقع إلكترونية عامة وحتى من منازلهم. وبنفس المعيار، يتوجب على العمال الفدراليين القبول بعدم تمتعهم بنفس حقوق العمال الآخرين، وينبغي كذلك على الجميع القبول باعتداءات الحكومة على حقي التعبير والصحافة لدى تعلق الأمر بمواد متوفرة في الحيز العام لا السري.

فقد شهد الماضي اعتداءات مماثلة على الموظفين الفدراليين. ففي العام 1947 وفي عهد الرئيس ترومان، ألزم الموظفون الفدراليون بقسم الولاء للحكومة الأمريكية وذلك كجزء من إجراءات مطولة للتحقق من "أهلية" كل موظف، مع العلم بأن هذا الإجراء قد سبق الحقبة المكارثية خلال الخمسينيات من القرن الماضي. وكان مصير كل من رفض قسم الولاء الطرد الفوري. وذلك من باب المساواة بين عدم الولاء و"التخريبية" أو "الإنقلابية" أو بكل

"دريم أكت" – تنمة الصفحة الأولى

شاب ملتزم بالتقاليد الفضلى وبالمبادئ التأسيسية لأمتنا." من جهته قال وزير التعليم آرني دنكن: "سيفجر إقرار الدريم أكت طاقات الشباب المعبر بتطلعاته عن القيم التي يجلبها كل الأمريكيين، وهي الإيمان بمركزية العمل المجد وخدمة الآخرين والولاء العميق لوطننا".

يتم توسيع نطاق فرض التطلب الحكومي بـ"الولاء" عن طريق التهديد بالقمع على مختلف أشكاله مثل المداهمات وحملات الترحيل الواسعة التي يتعرض لها المهاجرين. ويتم أيضاً اليوم إستهداف الموظفين الفدراليين المطالعين لتسريبات "ويكيليكس" من خلال تهديدهم بالصراف والحبس إن رفضوا الخضوع لإملاءات الحكومة بشأن ما يمكن وما لا يمكن قراءته من الوثائق المتوفرة للعام. وبالمثل يتم وصم النشطاء المناهضين للحرب و أولئك المؤيدين لفلسطين بأنهم "داعمين للإرهاب" ويتم أيضاً تهديدهم بالسجن في حال رفضهم الخضوع والموالات. يتقاطع هذا مع قول الرئيس أوباما: "لا يكون المرء أمريكياً بالولادة أو برابطة الدم، بل بالإيمان، وبالإخلاص للقيم المشتركة التي نجلها جميعاً".

تحاول الحكومة من خلال ترويجها ورعايتها للـ"دريم أكت" أن تجبر الشباب على التخلي عن قيمهم وموقفهم المناهض للحرب من أجل تبني موقفها المروج لمزيد من الحروب العدوانية. وهي محاولة للفصل بين هؤلاء الشباب والعمال وبينهم وأهاليهم، أو هي تسعى إلى فرض مطلب الخدمة العسكرية على جميع شرائح المجتمع. وهي إستغلال عفن للمطالب المحقة الخاصة بحق التعلم والحصول على وثائق إقامة لابد من التصدي له. فلا يأتي الولاء للأغنياء وحروبهم إلا بالموت والدمار والإستغلال واللامساواة التي نعانيها اليوم. والبديل المطلوب يتمثل بتصعيد النضال من أجل تحقيق تصورنا للمستقبل وبرنامنا المناهض للحرب والمؤيد للناس.

إذ قامت قوى مساندة للحكومة بتنظيم تجمعات أمام مكاتب التجنيد للمطالبة بتمرير القانون كي يتمكن الشباب المهاجرين من التطوع للخدمة العسكرية. يمثل هذا محاولة لحرف مساعي حركة حقوق الشباب والمهاجرين ومطلبها شرعة الأوضاع القانونية للجميع لإستغلالها لصالح المقاصد الحربية للبتناغون.

لايعالج قانون الـ"دريم أكت" مطالب حركة حقوق الشباب والمهاجرين الملتزمة بمبدأ أنه لا إنسان غير شرعي! يتم تحقيق المطالب الحقوقية للشباب المهاجرين عن طريق تمرير الحكومة لقوانين تضمن الحق بالتعلم وبمنح وثائق الإقامة للجميع. يتحقق مسعى ضمانة التعليم ومنح وثائق الإقامة بالإستجابة للمطالب الحقوقية للشباب وبتعزيز هذا النضال المطلبي. أما ما يقوم به أوباما ومعه الديمقراطيون هو المناورة لتحقيق المكاسب من الـ"دريم أكت" بشكل لايعود إلا بالخسارة على الشباب. إن تمت المصادقة على مشروع القانون سينسب الديمقراطيون الفوز لأنفسهم وسيمكنهم لوم الجمهوريين إن حصل العكس. وفي كلتي الحالتين، ستنجح عندها مساعيهم لإجبار الشباب ومن يسانداهم على تأييد التجنيد العسكري.

ما يميز دعم البيت الأبيض للـ"دريم أكت" هو المطالبة بالولاء للولايات المتحدة. يرفض العديد من المهاجرين ومنهم الشباب خاصة قيم الأغنياء المؤيدين للحروب الإمبريالية وللإستغلال واللامساواة. وفي مواجهة هذا، تقوم حركة حقوق المهاجرين بلعب دور حيوي بطرح تصور مغاير للمستقبل يقوم على الدفاع على حقوق الجميع وعلى العلاقات الأخوية والمنفعة المتبادلة بين الشعوب. دلت على هذا الدور المختلف التحركات الواسعة بمناسبة عيد العمال الأول من مايو/أيار مناهضة للحرب ودفاعاً عن حقوق العمال والمهاجرين.

يهدف تبني الحكومة وترويجها للـ"دريم أكت" ومتطلباته إلى فرض تصور الأغنياء لماهية المستقبل. فكما قال وزير العدل أيريك هولدر، سيسهم تمرير مشروع القرار في "بناء جيل جديد

من أجل "دريم آكت" بدون شروط أو أهداف عسكرية لمنح كل الشبان الغير موثقين مستندات إقامة بقلم أليخاندرا هواريز، 3 ديسمبر كانون الأول 2010

ومن التعقيدات الإضافية شرط الدراسة الجامعية لسنتين على الأقل للتأهل للإقامة القانونية الدائمة، وهو عملياً تعجيزي بالنظر إلى كلف الدراسة المرتفعة والتمييز الذي يشوب نظامنا التعليمي الوطني.

فعلى المستوى الوطني، ووفقاً للمركز الوطني للسياسات العامة والتعليم العالي، ارتفعت تكاليف الدراسة الجامعية من عام 1982 إلى 2007 بمقدار 439%. ففي ولاية كاليفورنيا مثلاً، تستمر رسوم الأقساط بالارتفاع في نظامي جامعة كاليفورنيا وجامعة ولاية كاليفورنيا بمعدل 32% في العام الفائت و 15% في السنة الحالية، بالإضافة إلى الزيادة المقررة للعام القادم والتي ستبلغ 8 و 10% بالتتابع.

لا يختلف الوضع كثيراً بالنسبة للكليات والتي شهدت رسوماها زيادةً بنسبة 54% في العام الماضي بالإضافة إلى تناقص عدد المواد المدرسة وتراجع نسب المنح المقدمة للطلاب. وبحسب المركز الوطني للسياسات العامة والتعليم العالي فإنه وخلافاً للشائع، "يحصل الطلاب من العائلات ذات المداخيل الأدنى على منح أقل من جامعاتهم بالمقارنة مع الطلاب ذوي العائلات الأعلى مدخولاً". وبالمثل، لن يتأهل الطلاب المستفيدين من الـ"دريم آكت" من المساعدات المالية الفدرالية، بل سيكون بإمكانهم الحصول على قروض طلابية وشغل الأعمال المأجورة المقدمة للطلاب أثناء سني دراستهم فقط.

لا بل يمنح الـ"دريم آكت" الولايات الحق بتقرير مدى أهلية الطلاب لدفع الأقساط التي يدفعها ساكنيها من المواطنين وهو ما يلغي البند 505 من قانون "إصلاح الهجرة الغير شرعية ومسؤولية المهاجرين" الصادر عام 1996.

تتبدى مفاعيل هذه الإجراءات بشكل أوضح حين يعاين المرء عوائق الحراك الإقتصادي الإجتماعي بالنسبة للأقليات العرقية والإثنية. فعلى سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة المقبولين في نظام جامعة كاليفورنيا من اللاتينو والأفارقة الأمريكيين والأمريكيين الأصليين الـ 13% عام 2007 بالرغم أنهم يشكلون نسبة 29% من خريجي المرحلة الثانوية.

لا بل تتابع إحدار هذه النسبة في السنين الأخيرة. إذ تبلغ نسبة الطلاب اللاتينو الثانويين المحرومين من الالتحاق بالجامعات الـ 40% على مستوى البلاد، وتصل إلى 36% في كاليفورنيا وحدها. هذا بالإضافة إلى أن نسبة عالية من الشبان الواصلين إلى الولايات المتحدة من دون أوراق إقامة لم يحصلوا على تعليم مدرسي يذكر وذلك بحكم قنومهم إلى البلاد للعمل لمساعدة عائلهم مادياً. من الجلي أن هؤلاء الشبان الغير حاصلين على أوراق إقامة لن يمكنهم التأهل حتى للإقامة الدائمة القانونية المشروطة.

القتال في مقابل وثائق الإقامة

يتمثل الخيار الثاني الذي يقدمه الـ"دريم آكت" للحصول على الإقامة الدائمة القانونية بالخدمة العسكرية لسنتين. وبالنظر إلى

بعد أسبوع واحد فقط من الانتخابات النصفية، عبرت النائب الديمقراطية عن ولاية كاليفورنيا نانسي بيلوسي عن تأييدها لمشروع قانون الـ"دريم آكت" وذلك يوم الأربعاء 10 نوفمبر تشرين الثاني.

وكانت بيلوسي وعضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية نيفادا هاري ريبيد قد وعدا بالضغط لتمير المشروع قبل بداية العهد التشريعي الجديد ذو السيطرة الجمهورية. يأتي هذا المسعى ليعكس إدراك المشرعين للموقف الحرج لحزبهما من دون دعم الناخبين اللاتينو. فمن المؤكد أن الدعم اللاتيني هو ما مكن ريبيد من الاحتفاظ بمقعده، وتسعى بيلوسي كذلك إلى حشد دعم الكتلة النيابية الهسبانية وباقي الأعضاء التقدميين في مسعاها لتزعم الأقلية في مجلس النواب.

ولكن ما حقيقة ما يتم عرضه علينا؟

ففي العام 2008 تمكن باراك أوباما من الفوز بالرئاسة من خلال ضمان أصوات اللاتينو بعد الوعد بإقرار إصلاحات شاملة لقوانين الهجرة خلال سنة حكمه الأولى. ولكن ما يزال 11 مليون مهاجر من غير الموثقين ينتظرون ما يسوي أوضاع إقامتهم ويشرعنها بعد مرور سنتين تقريباً على انتخاب أوباما. ويشوب إنتظارهم هذا الخوف من تدهور الأمور الذي يعكسه إزدباد المداهمات وعمليات ترحيل المهاجرين في عهد أوباما، مع العلم أن الأخيرة بلغت 400,000 عملية ترحيل في السنة الفائتة وحدها.

ويسود أجواء المهاجرين جو من الرعب مع تصعيد ومأسسة الإجراءات القمعية على شاكلة التجمعات الأمانة و (g) 287 و E-Verify بالإضافة إلى عسكرة الحدود.

وسمح عدم تلبية أوباما لوعده إصلاح قوانين الهجرة لحاكمة أريزونا جان بروير بتمرير قانون SB1070 والذي شكل إعتداءً واسعاً على المجموعات المهاجرة ليس فقط في أريزونا بل في سائر أنحاء البلاد.

لا بل أقر القادة الديمقراطيون ومن بينهم أوباما بموت مشروع الإصلاحات الشاملة لقوانين الهجرة، ويطروحون من باب التعويض تشريعات مجتزأة مثل AgJOBS والـ"دريم آكت".

لعبة الأرقام والواقع

يصعب معرفة عدد الشبان المهاجرين المقيمين في الولايات المتحدة بدقة، إلا أن التقديرات هي في حدود بضعة ملايين. وبحسب دراسات عدة لن يستفيد سوى 2.1 مليون مهاجر من إمكانية الحصول على إقامة قانونية في البلاد من خلال قانون الـ"دريم آكت".

ولكن وفقاً لمعهد سياسات الهجرة، سيقترص عدد الذين تتوفر لديهم شروط الحصول على إقامة قانونية دائمة على 825 ألفاً، أي مايمثل 38% من الـ 2.1 مليوناً من المؤهلين. إن هذه أقلية صغيرة جداً قد تستفيد من الـ"دريم آكت" على خلاف الأغلبية الساحقة التي لن تُمنح سبيلاً لشرعنة إقامتها وستبقى عرضة لإحتمال الترحيل.

وأفغانستان أو في أية مغامرات عسكرية جديدة في أمريكا اللاتينية وإيران أو في أي مكان آخر في مقابل الحصول على أوراق إقامة لإخوتنا وأخواتنا. ولا ينبغي علينا القبول بقمع وترويع شعوبنا في أراضي سكنهم الأصلية أو في المناطق الحدودية.

نعبر كمهاجرين عن خيبتنا إزاء إنعدام الإرادة السياسية في واشنطن. سنواصل النضال في سبيل سياسة هجرة مختلفة وأكثر عدلاً تتأسس على حقوق العمال وحقوق الإنسان. نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى (إعادة) بناء حركة جماهيرية مستقلة تكافح من أجل شرعية أوضاع الغير موقنين. والسبيل إلى ذلك تحركات وإضرابات شبيهة بتلك المنفذة في ربيع عام 2006 من أجل إرغام الطبقة الحاكمة على تحقيق مطالبنا العادلة [...]

يعمل طلاب وأهال ونشطاء والمنظمات المنضوين فيها على تنظيم تحرك إحتجاجي أمام المبنى الفدرالي في مدينة سان فرانسيسكو للمطالبة بمنح وثائق الإقامة للجميع! ندعوكم إلى الانضمام إلى المجموعة المناهضة لحروب المؤسسة العسكرية، المؤيدة لشرعية أوضاع غير الموثقين، والتي تدعو إلى إقرار "دريم أكت" لا تملية شروط الجيش ومطالبه وإحتياجاته! كما ندعوكم إلى المشاركة في تحركنا في سان فرانسيسكو أو إلى تنظيم تحركات مماثلة في مناطقكم.

(<http://lawprofessors.typepad.com/immigration/2010/12/a-dream-act-with-no-military-strings-attached.html>)

الحالة المزرية للتعليم العالي التي عرضناها أعلاه، تغدو الخدمة العسكرية الخيار المتوفر الوحيد أمام معظم الشبان من دون وثائق للحصول على الإقامة الدائمة.

إذ لا ضمانات لغير المواطنين من عديد القوات المقاتلة في الخارج بالحصول على الإقامة الدائمة كما لا تجلب الجنسية الممنوحة بعد وفاة هؤلاء أية فوائد لعوائلهم. هذا بالإضافة إلى أن إحتمال ترحيل الجنود من غير المواطنين يبقى قائماً.

من المرجح وبشكل كبير أن المنضمين للجيش في إطار "دريم أكت" سيفرزون للعمليات القتالية في ضوء الإحتلالات المستمرة في الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى بالإضافة إلى العسكرة المتصاعدة للحدود الأمريكية-المكسيكية. وعلى الرغم من أن "دريم أكت" يشترط الخدمة لسنتين، علينا إدراك أنه ليس من ثمة عقود عسكرية تلزم الخدمة لسنتين فقط. إذ تستلزم "خطة الحوض على الخدمة الوطنية" الصادرة عام 2003 إلزام المجندين بثمان سنوات من الخدمة على الأقل.

في سبيل "دريم أكت" من دون شروط يملئها الجيش

لا يستطيع الشبان الغير موقنين الإستمرار بتحمل اللامساواة الكبيرة والفرص المحدودة المتأتية عن وضع الهجرة خاصتهم. نناضل في سبيل حق الدراسة للجميع والحق بالعمل لإنتشال عائلتنا من الفقر والحق بالعيش من دون خوف الحبس والترحيل والحق بإبقاء عوائلنا موحدة. وعليه نندد بالمناورة السياسية للساساة الديمقراطيين وعودهم الفارغة على أمل حصولهم على أصواتنا في الإنتخابات.

لا ينبغي الطلب منا العون في الإحتلالات المستمرة في العراق

